الضياء
بهرا

قراءات

الاعلامي بعيد عن العاطفة والانحياز

ابو راميل

سبق و تحدثنا عن الاعلام والصحافة وكما يقال "ادلينا بدولونا" وتحدثنا عن المهم والاهم.. في التعبير عن الرأي.. وان هناك رأي ورأي اخر.. لكن مالم يكن في الحسبان التعبير الجديد عن الرأي الذي ابتكره الزميل الصحفي "منتظر الزيدي". والمفارقة انني تعرفت الى شخصية الزيدي من خلال زميل لنا في بهرا كان مع الزيدي في دورة للملاك الصحفي في بيروت.. والزيدي كان كما يقال "بجفة –والصحفيين الاخرين بجفة".. لكن التعبير الحديث "بقذف بالاحذية" هو الاول وربما الاخر في عالم الاعلام الحر..

ربما هناك صحفيون واعلاميون "كحالي انا" يصعب عليهم دخول المؤتمرات الصحفية في المنطقة المحمية "green zene" المسماة المنطقة الخضراء.. وكثيرا ما نحسد الصحفيين على فرصة دخولهم المثير هذا واللقاء بالرؤساء والمسؤولين الاجانب فضلا عن العراقيين. لكن فرصة اللقاء بقادة العالم تبقى الفرصة الذهبية للصحفيين حيث يتوفر مجال واسع لاستدراجهم لكشف الحقائق عن موضوعات الساحة العالمية والاقليمية والعراقية.. ومعرفة ماهو غير واضح وغير معلوم.. هذا من جانب..

ومن جانب اخر.. "المهني اكثر" هو ان اغلبية الصحفيين يتفقون على مبدا واحد واساس وهو ان الاعلامي والصحفي غير عاطفي وغير منحاز فهو يحمل رسالة مفادها ان العمل الاعلامي هو نقل ونشر الرأي والرأي الاخر.

اذا.. الاعلامي والصحفي بعيد عن العاطفة وهذا ماذكرني باحد مقدمي البرامج في قناة الجزيرة وهو يتحدث عن موقف حصل معه وكان الموقف مؤثرا لكن "المذيع" حبس انفاسه لكي لايؤثر الموقف المحزن عليه ويظهر انحيازا في اعلامه..

ولو ابتعدنا عن المهنة فعلينا ان نتعامل مع هذه المواقف بحضارية اكثر "باسلوب حضاري متمدن" فالاحذية لم تكن يوما رمزا حضاريا او اخلاقيا.. والفرصة كانت مؤاتية لاهانة الرئيس الاميركي بدلا من الاحذية بالعديد من الاسئلة التي حرمنا من اجاباتها.. ومنها "من الذي سيحاسب "جورج بوش الابن" على خطئه في غزو العراق؟". وهل اميركا ستقوم بتعويض المتضررين من غزو العراق بعد اعتذار بوش واعلانه عن الخطأ التاريخي في الغزو؟" "وماذا ستقول اميركا لليتامى والارامل من العراقيين والعراقيات؟" "وماذا ستقول اميركا للنظام العراقي البائد –هل ستقول ناسف لاسقاطكم واسقاط نظامكم؟".

كل هذه كانت "اسئلة" واستفسارات حرمنا من اجاباتها كصحفيين واعلاميين. ولكن سوف تظل هناك فرصا اخرى ربما نستغلها من اجل كشف الحقيقة التي هي الاهم والمهم في عملنا الاعلامي والصحفي.

الليبرالية... قراءة في التاريخ..!

دهام حسن

ليس بين أيدينا كتب، أو مراجع، تتناول ظاهرة أو مصطلح الليبرالية بالتأريخ والتعريف، فما أردنا تناوله هنا، ليس سوى جمع لبعض الأفكار منثورة هنا وهناك في بعض تضاعيف الكتب، حاولنا الاستئناس بها، والخروج بمقال متسق ومقبول، فكان مقالنا هذا، أرجو أن أكون قد وفقت بعض الشيء، وأرضيت بالتالي نهم القارئ وفهمه، بالمقاربة من هذا المصطلح الذي ربما التبست على كثير منا مفاهيمه...

بداية نقول: لا يمكن الحكم على الليبرالية، أو حصر دلالاتها بالنظر إلى أصلها البعيد، لأن الليبرالية مرت بمراحل مختلفة، وتواصلت مع قوى اجتماعية عديدة، واغتنت بمفاهيم جديدة، لم تكن مثل هذه المفاهيم وقتها مطروحة أو متداولة كما هي عليه اليوم، كما لم تكن القوى السياسية الحامل الاجتماعي لمثل هذه المفاهيم قد أخذت بالتبلور والظهور بوضوح وقوة على الساحة النضالية بعد، وأيضا فالليبرالية لم ترتبط باسم شخص ما، كما هي عليه الماركسية، التي اقترنت باسم ماركس..

إن الليبرالية طيف من آراء، لطائفة من مفكرين، من عهود مختلفة، ومن مشارب فكرية متعددة ، ظهرت مع حركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر إلى أن انتهت بالتبلور والجلاء في القرن الثامن عشر، فعلى إثر الحروب الدينية، التي راح ضحيتها الكثيرون، تنادى المصلحون بحق الناس في أن يكونوا أحرارا في ممارسة طقوسهم الدينية، وبرزت فكرة تقول: كل إنسان حر في دينه، وعلى مذهب الحرية كانت الليبرالية..

ناهضت الليبرالية الأرستقراطية والملكية، وأنكرت على الملوك دعواهم بالحق الإلهي في الولاية على البشر، وترافق هذا مع بزوغ طلائع البرجوازية كحامل اجتماعي مؤهل للتيار الليبرالي، وأصبحت الليبرالية فلسفة البرجوازية الفتية المدافع الوحيد عن الحرية، ولوحت الليبرالية بمبدأ اقتصادي ذاعت شهرته: "دعه يعمل.. دعه يمر" أي ترك الأبواب مشرعة أمام الأفراد للنشاط الاقتصادي لتحقيق مصالحهم الخاصة، فتحقيق المصالح، الخاصة هو الشرط لنمو وازدهار الحياة الاقتصادية للمجتمع بأسره، وفي الجانب السياسي لليبرالية، كانت هناك فكرة مماثلة ترى أن حرية الفرد السياسي هي هدف ووسيلة التطور البشري كما يقول العروي..

وهنا نجمل أهم الأفكار والحقائق والمفاهيم التي اتسمت أو تميزت بها الليبرالية، كما سوف نتوقف عند أهم المفاصل التاريخية لها، مع إبداء ملاحظات، لا بد من التذكير بها، لاستجلاء الصورة الحقيقية لليبرالية، وما التبس في أذهاننا من مفاهيم..

أ –الليبرالية سابقة للرأسمالية، وليست منبثقة عنها، فالليبرالية انبنت على فكرة الحرية، وانطلقت إبان حركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر، حيث لا تزال التشكيلة الإقطاعية تحتفظ بقوتها وهيمنتها، ثم تبنتها طلائع البرجوازية الفتية الصاعدة كحامل اجتماعي وحيد، ومدافع أكيد عن فكرة الحرية.

ب-الليبرالية لم تقترن بالضرورة بالديمقراطية، فقد جاءت أولا ، ثم تمت دمقرطتها لاحقا، نتيجة ظهور الطبقات الاجتماعية التي طالبت بحق الاقتراع والتمثيل، وتشكيل روابطها السياسية ، تلك الطبقات التي ساهمت بقسطها مع الليبرالية في معاركها ضد الملكية والأرستقراطية ودعاوى رجال الدين، ومن هذا التزاوج بين الليبرالية وبين الديمقراطية، اكتسبت الليبرالية صيغة "الديمقراطية الليبرالية".

ج –نشأت الماركسية من رحم الليبرالية، وتفاعلت معها، وسعت للبناء على ما حققته الليبرالية من مكاسب إنسانية، وبرز من الاشتراكيين من يقول: لقد نجحنا في تطوير الليبرالية السياسية، وسنسعى لاستكمال هذا التطوير، لتجاوز الديمقراطية الليبرالية، إلى الديمقراطية الاشتراكية، لكن الماركسية تتقاطع مع الليبرالية، عندما تطالب الماركسية بتبنيها القضايا الاجتماعية، وتطالب بوجوب الجمع بين مبادئ الليبرالية، وبرامج المساواة الاقتصادية، وهذا المنحى بمثابة طريق غير سالك لا يمكن المضي فيه بالنسبة لليبرالية، لكن ألا يمكن لليبرالية من تبني القضايا الاجتماعية؟ هذا رهن – باعتقادي– بالمستقبل، وموازين القوى، وبالظروف الاجتماعية، وقناعات الليبراليين..

د –هوجمت الليبرالية بوصفها تمثل إيديولوجية الرأسمالية العليا، ونسي هؤلاء أفضال الليبرالية وما حققته من إنجازات، وهذه الإنجازات تعد اليوم مكاسب إنسانية لا يمكن لأحد تجاهلها، أو القفز عليها، مثل وضع الدساتير، وسن قوانين الدولة، وما أثر عنها من مفاهيم عديدة، من حرية التفكير والتعبير وحرية الاعتقاد الديني، والإقرار بمبدأ الأكثرية، واحترام رأي الأقلية، وإقامة هيئات تشريعية وتمثيلية، وخضوع مؤسسات الدولة والهيئات الحاكمة للرقابة الشعبية، ونبذ حكم الفرد وإدانة القمع السياسي، ورفض صيغة حكم الحزب الواحد، وأحقية تداول السلطة..الخ أعتقد أن هذه المفاهيم من أهم الأسس التي تقوم عليها الليبرالية اليوم، وأصبحت هذه القيم قاسما مشتركا، بين سائر الأحزاب بحيث لا يمكن لأي من هذه الأحزاب التغاضي عنها في برامجه النضالية .. أما هذا التماهي بين الليبرالية والرأسمالية العليا كشيء محسوم ومطلق، لا يقره الواقع، فالرأسمالية، تضرب الليبرالية إذا اقتضت مصالحها، وحالة تشيلي شاهد عيان، حيث وجدنا كيف أن الرأسمالية الأميركية أطاحت بالحكومة الوطنية المنتخبة ديمقراطيا، بقيادة سلفادور أليندي، بالتواطؤ مع ديكتاتور صنيع هو الجنرال أوغستو بينوشيت، وأيضا ما تعمل الآن لتقويض حكومة هوغو شافيز في فنزويلا الرئيس الشرعي المنتخب، رغم ظهور هذا الأخير بهرج صبياني في هيئة الأمم المتحدة، ونزوعه إلى توسيع صلاحياته فخير للقائد أن يظل محاطا بشعبه، لا أن يرتفع إلى مرتبة ديكتاتور بالقوانين والإجراءات التعسفية والتحايل على القوانين، فالانتخابات الديمقراطية هي الحكم والفصل فيما تسفر عن نتيجة لتبوّء من له الحق دفة القيادة، طالما حاز على ثقة الأغلبية، بحصوله على أصوات الأكثرية في المنافسة الديمقراطية، والاقتراع الحر..

هـ –الليبرالية لا تبقى على حال واحدة، فهي ليست ذلك التيار المنسجم المتناغم، فمدلولها يتغير بتغير الزمان والمكان، حتى أنها تتناقض مع ذاتها – كما يبدو لنا– وقد تنشطر إلى تيارين متعاكسين، تيار ليبرالي، وتيار آخر محافظ. فمنذ تبلورها في أواسط القرن الثامن عشر، وجدناها تقف مع حرية الفرد في التملك، والعمل، وضد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أو تقييد الحريات. وفي الثلاثينيات من القرن العشرين، رأينا الليبراليين كيف يقفون مع دعوة "جون ماينرد كينز" بضرورة تدخل الدولة في القضايا الاقتصادية، والتوسع من حجم ملكيتها ، وتوجيه قسم محسوس من النفقات، للتخفيف من معاناة الفقراء، ودعم برامج الضمان الاجتماعي، وتقديم إعانات الرعاية الصحية والخدمات الأخرى، ضد حالات العجز والبطالة ، ودعم المواد التموينية، حتى تحقق ما عرف بدولة الرفاه في الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية إلى عام ١٩٧٠ ثم أعقب ذلك في الثمانينيات موقف مغاير، فقد طالبت الليبرالية الجديدة –كما سميت– مجددا بتحجيم دور الدولة ، كما طالبت بخفض الضرائب عن الطبقات العليا مالكي الشركات، وذوي الدخل المرتفع، والتخلي عن دور الضمان الاجتماعي، وإلغاء الدعم عن بعض المواد والتخلي عن الإعانة ضد البطالة والعجز، وإجراءات عديدة، تتضرر منها الطبقة الوسطى والطبقة العاملة والجماهير الشعبية الفقيرة..

و –أمام التحجر، وقدسية النصوص، والظلامية، شق الوعي الليبرالي طريقه إلى الفكر العربي بمختلف تياراته، القومية، والدينية، واليسارية، فصارت الليبرالية تعني التفتح، والانفتاح ، والأسلوب الديمقراطي في التحاور، وتقبل الآخر، والمشاركة السياسية في إدارة شؤون البلاد .

إن تجربة الشعوب تؤكد على أهمية المرحلة الليبرالية في حياة الأمم، وهناك من يعزو انحراف ألمانيا نحو النازية، وسقوط التجربة الاشتراكية في روسيا، لأسباب منها وربما أهمها، إن البلدين كانا يفتقدان التقاليد الديمقراطية والليبرالية في البلدين. وتأسيسا على ما سبق، بعيدا عن التشرنق الإيديولوجي، والانعزالية، لابد من الإقرار دون مكابرة بحقائق يظهرها الواقع .. فالليبرالية مرحلة ضرورية لا بد أن تلج إليها، وتعيشها كل النظم العربية قبل أن تخطو خطوات واسعة نحو إرساء أسس ثابتة للديمقراطية، وينبغي أن ينصب النضال على هذه المفاهيم، عندها سوف تغدو الساحة فسيحة ومؤاتية للنضال السياسي، وليقدم حينها كل ذي مشروع نضالي برنامجه، ليكون التاريخ هو الحكم فيما يقع عليه اختيار البشر، وما يختاره البشر عن وعي وتجربة هو المسار الصحيح، وهو المنطلق نحو رحاب الحرية والعدالة الاجتماعية، وهذا ما نادت به الديمقراطية الليبرالية، وما سوف تؤسس عليه الديمقراطية الاشتراكية. بيد أن نبذ الليبرالية والديمقراطية، كونهما صنيعي النظم الرأسمالية، أو بدعوى نتاج البرجوازية، مثل هكذا دعاوى من قبل أية حركة سياسية، تعد جهلا بمسيرة التطور البشري، والتبدل الاجتماعي، وقفزا غير محسوب على سلم درجات التطور والتغيير...!

* موقع الحوار المتمدن.

المرأة... والمادة "الواحدة والاربعون" من الدستور

د.غضنفر حكمت الشيخ

اثار نص المادة "٤١" من الدستور نقاشاً محتدماً بين مختلف الشرائح والاوساط النسوية مما ادى الى رفضها وضرورة شمولها بالتعديلات الدستورية اللاحقة والابقاء على قانون الاحوال الشخصية الحالي رقم "١٨٨" لسنة ١٩٥٩ مع ضرورة تعديل بعض السلبيات فيه من قبل جانب من التنظيمات النسوية، في حين رأى جانب اخر ان المادة "٤١" جاءت لتراعي خصوصيات دينية ومذهبية يجب ان تحترم في مجال تنظيم مسائل الاحوال الشخصية. وبغية تبني وجهة النظر المؤيدة للمادة او المعارضة لها يستوجب الاحاطة بالتنظيم القانوني لمسائل الاحوال الشخصية في مختلف المراحل التي مرت بها المراة العراقية مع ترك القناعة للقارئ العزيز في الرفض او القبول.

بدات حملات واسعة منذ فترة ليست بالقليلة لقيادات نسوية ومنظمات معنية بشؤون المراة وناشطون لبيان انتقاداتهم للمادة "٤١" واعلان مطالبتهم بالغائها. وكانت اوجه الانتقاد تتمثل بما يلي:

1– ان تحدد المحاكم بحسب المذاهب ما هو الا تكريس للطائفية، وما هو الا رجوع الى حقب زمنية سابقة، ويفترض ان التطورات الاجتماعية الحاصلة الان ان ترفض النصوص القديمة والتي لا تتلاءم وتطورات العصر.

2– ان المادة "٤١" رجوع الى عهود التخلف وتقييد حرية المراة وتهميش دورها وتسلبها حقوقا ناضلت عقودا كثيرة حتى تضمنها القانون "١٨٨" لسنة ١٩٥٩ والذي ثبت للمراة مكاسب تفتخر بها.

3– ان المادة "٤١" سوف تؤدي الى تنوع التفسيرات والتاويلات مما يؤثر على حقوق المرأة بشكل خاص وكيان العائلة العراقية بشكل عام، باعتبار ان تعدد القوانين وتشعبها بعدد المذاهب والاديان والمعتقدات والاختيارات يؤدي الى عدم استقرار الاحكام القضائية، وتنوع المحاكم الامر الذي يلقي بضلاله على العائلة العراقية ويؤدي بها الى عدم الاستقرار خصوصا امام التنوع المذهبي الذي تشهده عدد كبير من العائلات في العراق. وخلاصة القول يرى المنتقدون للمادة "٤١" الابقاء على القانون "١٨٨" لسنة ١٩٥٩ واجراء التعديلات عليه بما يخدم حقوق المراة والعائلة العراقية وضرورة الغاء المادة "٤١" من الدستور.

تختلف المذاهب الاسلامية فيما بينها في تحديد سن البلوغ اذ يحدده بعضهم "١٨" سنة للفتى و "١٧" سنة للفتاة في حين يحدده بعضهم الاخر بسن "١٥" سنة، وبالتالي سوف يكون هناك عدم استقرار في تحديد سن البلوغ الجائز لعقد الزواج، في حين ان القانون "١٨٨" يحدد سنا واحدا هو اكمال الثامنة عشرة لكلا الجنسين.

استنادا للمادة "٤١" يشهد التطبيق العملي تعدد الزوجات غير مقيد بشروط معينة، في حين تعدد الزوجات في ظل القانون "١٨٨" مقيد بشروط هي الحصول على اذن القاضي على ان تكون هناك مصلحة مشروعة مع وجود قدرة مالية للزوج.

تتعرض المراة في تطبيق المادة "٤١" الى الطلاق التعسفي دون ان يكون بمقدورها طلب التعويض جراء ذلك، على عكس ما كان يضمنه القانون "١٨٨" للمراة من تعويض عن الطلاق التعسفي يتناسب وحالة الزوج المالية ودرجة تعسفه اي بمقدور المراة التي يطلقها الزوج بصورة فجائية او مزاجية ان تطلب التعويض عن الضرر الذي اصابها نتيجة الطلاق.

اجازت المادة "٤١" العقود خارج المحكمة وهذا سبب رئيسي في الحاق الضرر بالمراة، في حين القانون "١٨٨" عد عقد الزواج خارج المحكمة جريمة يعاقب عليها بالحبس او الغرامة. سوف يكون اختلاف في تحديد الاخوة من الرضاعة، نظرا لاختلاف المذاهب والتباسها في تحديد عدد الرضعات.. ووقتها.. وكميتها التي تجعل من الاخوان من الرضاعة محرّمين على بعضهما من الزواج.

ومهما بحثنا عن ايجابيات في المادة "٤١" فهي لا تتلاءم وحضارة العصر ولا تتوافق مع العالم المتقدم لذلك تبنت مواثيق واعلانات دولية متعددة الاشارة الى التاكيد على قوانين الاحوال الشخصية المعاصرة.

صلاح زينل

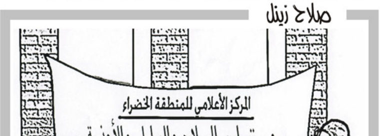
المركز الأعلامي للمنطقة الخضراء
يرجى تسليم السلاح والمبايل والأحذية
صلاح زينل

جدلية العلاقة بين وسائل الانتاج وعلاقات الانتاج

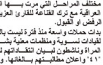

بقلم: خوشابا سولاقا

منذ ان وجد الانسان على وجه الارض كان في حالة صراع وتحد مع قوى الطبيعة من اجل حماية نفسه من شرور افعالها جراء الحوادث والكوارث التي تحصل في الطبيعة من جهة، ومن اجل توفير وتامين حاجاته المادية والروحية لاستمرار حياته وتطويرها وجعلها اكثر يسرا وعطاء واوفر امنا لحياته من جهة اخرى. هذه المواجهة الازلية الدائمة مع الطبيعة والتصدي لافعالها، وكون الانسان كائناً اجتماعياً بطبعه وامتلاكه للوعي الذي من خلاله يتحسس ويشعر بكل ما يجري ويدور من حوله في محيطه الطبيعي وبيئته الاجتماعية، كل هذه الاسباب مجتمعة جعلت الانسان ان يفكر ويسعى وان يعمل بجد وتفان لاجل ايجاد الوسائل التي تؤهله وتمكنه من تحقيق الفوز والانتصار في هذا الصراع المستديم مع قوى الطبيعة الغاشمة وفارضا لسيادته المطلقة عليها، وبالتالي قهرها واخضاعها لارادته الحرة وتطويعها لتلبية متطلبات حياته الاجتماعية والانسانية، هذا الصراع استمر وتطور وتطورت معه وسائل الانسان لاخضاع الطبيعة مع استمرار وجوده كمتحدي لقواها، وتمكنه من اسبار اغوار اسرارها واكتشاف قوانين حركتها الدائبة والدائمة وتطويعها بل تسخيرها لخدمة مصالحه المتجددة. هذه العملية برمتها تسمى بعملية الانتاج المادي والروحي لحاجات البشر.

وفي صيرورة هذه العملية الانتاجية الاجتماعية للحاجات البشرية يبدع الانسان ويتفنن في اختراع وصنع الكثير من وسائل الانتاج، ونتيجة للعلاقة الجدلية بين الانسان وتلك الوسائل تنشأ علاقات بين العاملين في استعمال هذه الوسائل من جهة وبينهم وبين مالكيها من جهة ثانية، تتجدد بتجدد وسائل الانتاج ذاتها بين حين واخر. العملية بكاملها وبكامل مكوناتها المترابطة ببعضها البعض تسمى اجتماعيا "بالانتاج"، التي فيها تعكس وسائل الانتاج وعلاقات الانتاج البناء الاجتماعي للمجتمع البشري عبر مختلف مراحل التطور الاجتماعي له. حيث يشكل وسائل الانتاج وطبيعة ملكيتها شكل النظام الاقتصادي للمجتمع البشري، وهذا ما يطلق عليه بلغة الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع "البناء التحتي" للمجتمع، وتكون علاقات الانتاج المتمثلة في الثقافة والادب والفن والعادات والتقاليد السائدة اجتماعيا ما يطلق عليه "البناء الفوقي" للمجتمع اي بمعنى اخر تكون علاقات الانتاج انعكاسا لوسائل الانتاج في عملية الانتاج الاجتماعي وتعبيرا لها.

ولغرض تقريب هذه المفاهيم الى اذهان القراء الاعزاء بصورة اوضح وعلاقاتها الجدلية ببعضها البعض في عملية الانتاج للخيرات المادية والروحية للمجتمع البشري، نعطي بعض التعاريف المبسطة لهذه المفردات بمعانيها المزدوجة، الاقتصادية والاجتماعية في اطار الصورة العامة والشاملة لعملية الانتاج.

يطلق اصطلاح "الانتاج" على مجمل النشاط البشري الذي يجعل من الموارد الطبيعية موارد صالحة ونافعة لاشباع الحاجات البشرية، وهو نشاط واع وهادف في نفس الوقت وهذا ما يميز البشر عن الحيوانات الاخرى، ويتكون الانتاج من نشاطات مختلفة للبشر ندعوها "العمل" او بعبارة اخرى نقول ان الانتاج يقوم على اساس العمل الواعي للانسان. ولكن الانسان اذ يزاول الذي يمكّنه من تحويل الطبيعة بحيث تشبع حاجاته يستخدم اشياء مادية متنوعة كالمحاريث وحيوانات الجر والالات والمعدات والمكائن ووسائل النقل المختلفة والحديد والصلب وغير ذلك من خامات الطبيعة والتكنولوجية الحديثة، وهذه الاشياء جميعا يقال لها "وسائل الانتاج". وبرغم انها وسائل لا تفيد مباشرة في اشباع الحاجات البشرية الا انها لا غنى عنها في عملية الانتاج لانتاج الاشياء التي تشبع هذه الحاجات المباشرة. وانتاج الوسائل المادية لاشباع الحاجات البشرية هو انتاج "اجتماعي" دائما، ولهذا فعندما نتحدث عن الانتاج فاننا نتحدث عن الانتاج في مرحلة معينة من مراحل التطور الاجتماعي للمجتمع البشري.

والطابع الاجتماعي للانتاج هو نتيجة الطابع الاجتماعي للعمل فالناس الذين يعملون وينتجون السلع لا يعملون في عزلة كل منهم عن الاخر، ومعنى هذا ان العمل الذي يقوم به فرد ما وثيق الصلة والارتباط بعمل ونشاط غيره من العمال، فالناس يتعاونون وهذا التعاون الذي فيه يتوقف نجاح وعمل فرد واحد على عمل اخر للعاملين الاخرين، يتخذ صورة تقسيم للعمل وبمقتضاه يتخصص الناس في انواع مختلفة من العمل. وفي عملية العمل هذه اي العمل المتخصص تنشا علاقات بين العاملين ذوات الاختصاصات المتنوعة يقال لها "علاقات الانتاج"، اي انها تتوقف على الطريقة التي يؤثر بها الانسان في الطبيعة ويكيف مواردها لاشباع حاجاته.

وتتوقف ايضا على الطريقة التي يتكون هو نفسه بها بفعل ذلك النشاط الذي يبذله. ويطلق تعبير "القوى الانتاجية" على الوسائل التي يستخدمها الانسان في تسخيره للطبيعة لخدمته في عمليات الانتاج، وعلى القدرات التي ينميها في اثناء نشاطه في الصراع مع الطبيعة. ولما كانت عملية الانتاج ظاهرة اجتماعية فهذا يصدق ايضا على القوى الانتاجية بمعنى انها قوى انتاجية اجتماعية. ولما كانت وسائل الانتاج المادية اي القوى الانتاجية، تتغير وتتطور، لهذا تتغير وتتطور العلاقات الاجتماعية التي في ظلها ينتج الانسان لحاجاته المادية والروحية، اي تتغير علاقات الانتاج الاجتماعية تبعا لتغير وسائل الانتاج. وتتحدث كل المصادر بان عناصر الانتاج هي ثلاثة "العمل والارض ورأس المال" وقد يضاف الى هذه العناصر الثلاثة عنصر رابع الا وهو "التنظيم"، ولكن هذا التقسيم لا يعني اكثر من القول بان هناك ثلاثة انواع من القوى تسهم في العملية الانتاجية.

وعلى ضوء ما تقدم من توضيح لتعاريف لوسائل الانتاج وعلاقات الانتاج في حركة تطور للعملية الانتاجية للمجتمع البشري عبر مختلف مراحل تطوره التاريخي، نجد ان اي تطور وتقدم في العملية الانتاجية للخيرات المادية والروحية لاشباع حاجات المجتمع يؤدي الى ظهور وسائل انتاج جديدة اكثر تطورا وتقدما من تلك التي كانت سائدة وكذلك يؤدي هذا التطور في ذات الوقت الى زوال واختفاء البعض الاخر من الوسائل الانتاجية، اضافة الى ذلك يؤدي هذا التغيير الى تغييرات كمية ونوعية في الحاجات المادية للمجتمع، وتبعا لذلك وبناء على متطلبات طبيعة العملية الانتاجية وملكية وسائل الانتاج تظهر منظومة جديدة من علاقات الانتاج بين الناس التي تشترك في العملية الانتاجية الاجتماعية وينعكس ذلك في طبيعة الادب والفن والثقافة والعادات والتقاليد الجديدة التي تنشأ في كنف العملية الانتاجية الجديدة.

وهكذا نلاحظ ان العلاقة بين وسائل الانتاج كبنية تحتية للبناء الاجتماعي وعلاقات الانتاج كبنية فوقية له، هي علاقة جدلية، اي ان اي تغيير في جوهر وشكل احداها يؤدي الى تغيير مماثل في جوهر وشكل الجانب الاخر من العملية الانتاجية الاجتماعية.